

## (قراءة تحليلية نقدية في آليات إنتاج التطرف في الوطن العربي)

د/ نادية بن ورقلة، جامعة الجلفة

## ملخص:

إن حالة الإحباط اليوم في العالم أدت إلى تفشي ظاهرة التطرف بشكل عام؛ والتطرف الفكري والديني والإرهاب والاقْتتال الداخلي بشكل خاص، مما أدى إلى ازدياد نزوح وهجرة السكان القسرية ولجوءهم بالملايين تحت أحلك الظروف الإنسانية داخل معظم الأقطار العربية، طلباً للنجاة والأمان.

هذا وقد كشفت معظم هذه الأحداث عن ضعف واضح في بنية وهيكلية و عمق و جذور شرعية معظم الأنظمة العربية السياسية والاجتماعية والتنموية، حيث تميزت فترة عهود الدولة العربية ما بعد الاستقلال بظاهرة الانفراد بالسلطة والتعسف وغياب العدالة الاجتماعية وضعف المشاركة الشعبية في العمل العام، فالإقصاء السياسي والاجتماعي لبعض القوى السياسية والفكرية والمجتمعية وانعدام التعددية السياسية والفكرية وعدم تحقيق و شمول التنمية الشاملة للمكونات السكانية في الأرياف والأطراف خارج العواصم و غياب سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتراجع حقوق الإنسان والحريات الفردية و تفشي ظاهرة الفساد، أدى إلى حدوث ارتباكاً قيمياً وروحياً ومعرفياً مرت به معظم الشعوب العربية، بالإضافة إلى ظهور صراعات اجتماعية وسياسية، أبرزت هويات فرعية وثقافات دينية بائدة.

هذا بالإضافة إلى أن مجتمعاتنا تفتقر- والى حد كبير- المعرفة بحقوقها المدنية والسياسية، حتى في الدول التي فيها برلمانات وانتخابات وديمقراطية نسبية تكاد تلحظ عليها وبصورة مزعجة غياب ثقافة الديمقراطية وثقافة الحقوق المدنية، وهو ما أدى إلى تردد الناس من إعلان رفضهم على القرارات والقوانين التعسفية والمجحفة كما ظهرت اليوم تحت مسميات، سنة وشيعة وإخوان وسلفيون، يتنازعون الحديث باسم "الإسلام السياسي". وفي ظل التحولات الاستراتيجية التي يعيشها العالم العربي سنأتي إلى طرح سؤال محوري المتمثل في: ما هي ميكانيزمات إنتاج التطرف في راهننا اليوم؟

كلمات مفتاحية: التطرف، نظام الحكم، الوطن العربي.

## Abstract :

The state of confusion in nowadays world led generally to the spread of cognitive and religious extremism; and in particular: religious extremism ;terrorism and internal fighting's. The whole of that has and still resulting an increase in the displacement and migration of huge population and forced to be refugees by millions in the nearby Arab country ,where their Live's conditions were awfully pain full since safety and stings alive were all they were looking for.

On the other hand, the majority of events viewed the clear weakness in both of the structure and the legal root's deepness of most social political Arab system which was a specificity during the period of Arab's nation after the

independence, marked by the phenomenon of despotism and autocracy and lack of social justice; thus, the social-political expulsion of some cognitive and socio political power, as well as the total missing of the political and cognitive pluralism; population's enhancement, the favoritism among the rural urban population, the non-commensurability of chances, the law's supremacy lose, the deterioration's state of the fundamental's human rights, alike the individual freedom.

All those crucial factors led gradually to the spread of corruption and ad valorem spiritual and cognitive deprivation that most of Arab population had experienced. In addition to the emergence of social-political conflicts, showing sub-ephemeral religious and cultural avocations. Besides the deprivation of our societies mainly from the fundamental civil and political rights, even in the countries within parliaments and a relative democracy, the lack of human rights culture and the basics of democracy are noticeably boring and disrupting; which discriminatingly led to socio-political disturbance causing the emergence by nowadays of a new nomenclature: Brothers, Shia, Salafism and so on struggling to instore a new political Islam's face! Convoing the strategically the Arab world changes, we are getting to raise an axial and non-less crucial problematic, that is the following: **what are the main factors behind generating the mechanism of immoderation and Extremism by nowadays?**

**Keywords:** extremism, the regime, the Arab world

مقدمة:

إن حالة الإحباط اليوم في العالم أدت إلى تفشي ظاهرة التطرف بشكل عام. و التطرف الفكري و الديني والإرهاب و الاقتتال الداخلي بشكل خاص، مما أدى إلى ازدياد نزوح و هجرة السكان القسرية و لجوئهم بالملايين تحت أحلك الظروف الإنسانية داخل معظم الأقطار العربية، طلبا للنجاة و الأمان، هذا و قد كشفت معظم هذه الأحداث عن ضعف واضح في بنية و هيكلية و عمق و جذور شرعية معظم الأنظمة العربية السياسية والاجتماعية والتنموية، حيث تميزت فترة عهد الدولة العربية ما بعد الاستقلال بظاهرة الانفراد بالسلطة والتعسف و غياب العدالة الاجتماعية وضعف المشاركة الشعبية في العمل العام، فالإقصاء السياسي والاجتماعي لبعض القوى السياسية و الفكرية والمجتمعية و انعدام التعددية السياسية و الفكرية و عدم تحقيق و شمول التنمية الشاملة للمكونات السكانية في الأرياف والأطراف خارج العواصم و غياب سيادة القانون والعدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص و تراجع حقوق الإنسان والحريات الفردية و تفشي ظاهرة الفساد، أدى إلى حدوث ارتباكاً قيمياً و روحياً و معرفياً مرت به معظم الشعوب العربية، بالإضافة إلى ظهور صراعات اجتماعية وسياسية، أبرزت هويات فرعية و ثقافات دينية بائدة، هذا بالإضافة إلى أن مجتمعاتنا تفتقر - والى حد كبير - المعرفة بحقوقها المدنية والسياسية، حتى في الدول التي فيها برلمانات وانتخابات وديمقراطية نسبية تكاد تلحظ عليها وبصورة مزعجة غياب ثقافة الديمقراطية وثقافة الحقوق المدنية، وهو ما أدى إلى تردد الناس من إعلان رفضهم على القرارات والقوانين التعسفية والمجحفة كما ظهرت اليوم تحت مسميات سنة و شيعة وإخوان وسلفيون، يتنازعون الحديث باسم " الإسلام السياسي ". و في ظل التحولات الإستراتيجية التي يعيشها العالم العربي سنأتي إلى طرح سؤال محوري المتمثل في : ما هي ميكانيزمات إنتاج التطرف في راهننا اليوم ؟

كتب معتر محيي عبد الحميد : يمثل الإرهاب تهديدا خطيرا على أمن وحياة البشر وحضارتهم ، لأنه غير منضبط بقانون أو قيم أو أخلاق ، يتسم بالعنف والاستخدام غير المشروع للقوة والبطش ، وهو جريمة اعتداء مباشر على منظومة حقوق الإنسان ، وفي مقدمتها الحق في الحياة لما ينطوي عليه الإرهاب من قتل عشوائي ، وكذلك الاعتداء على الحق في سلامة الجسد وحرية الرأي والتعبير معا بما ينطوي عليه الإرهاب من إشاعة الخوف والرعب ، إضافة إلى أن الإرهاب يكتسح العديد من الحقوق والحريات الأخرى كالحق في التملك والتنقل والسكن والثقافة والتعليم وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وفي الزمن المعاصر تطور وانتقل مفهوم الإرهاب من المجال الاجتماعي والسياسي ليشمل مجالات حديثة مثل: الفكرية والتكنولوجية والعلمية والثقافية ، ودون الاقتصار على العنف المادي الملموس بل على الجانب المعنوي والفكري ، إذ استفاد الإرهاب من: التطور التكنولوجي والإعلامي ، والتطور الذي طرأ على صناعة الأسلحة والذخيرة ووسائل التفجير ، في تطوير الوسائل التي يستخدمها عند مزاولته لنشاطه ، كما ظهرت جرائم مستحدثة عرفت بجرائم الحاسوب والانترنت.

- مفهوم الإرهاب: هناك صعوبة شديدة في دراسة الإرهاب كفعل اجتماعي فمنها ما يعود إلى طبيعة الجريمة ذاتها مع صعوبة إجراء دراسات تحليلية عميقة نظراً لكونها متجذرة في أعماق الأفراد المتبنين لها ولا يمكن الوصول لهم ومنها ما يتعلق بأسباب سياسية نظراً لأن الجرائم الإرهابية قد تكون ردود فعل لتصرفات النظام السياسي الحاكم ولأنها تستغل نقاط الضعف في أدائه في تبرير عملياتها ، ومنها ما يعود لأسباب أمنية إذ لا تتوفر معلومات متاحة للباحثين لدراسة الإرهاب مقارنة بالجرائم الأخرى . ويؤكد فرانك بولتز وآخرون (1999) إلى إن الجرائم الإرهابية في الأصل هي نشاطات لجماعات متطرفة ذات أفكار أيديولوجية خاصة انشقت عن الرأي العام وحتى عن الرأي المعارض المقبول اجتماعياً ، وكونت لها تنظيمات سرية لتحقيق غاياتها ، مستخدمة ذرائع ذات قبول اجتماعي من أجل تحقيق أهدافها ، متخذين من فكرة الغاية تبرر الوسيلة منهجاً لتحقيق غاياتهم ، وهو ما يؤكد ضرورة ممارسة نشاطاتها في تنظيمات سرية وبأساليب وأماكن سرية وغير مكشوفة . كما أن هؤلاء الأفراد الإرهابيين الأعضاء في التنظيمات المتطرفة ليس لديهم سلطات قانونية ، ويمارسون أعمالهم إما من تلقاء أنفسهم أو بعد تلقي الأوامر من القيادات العليا في التنظيم ، وهذا ما يميز هذه الجرائم عن الجرائم الجنائية الأخرى ، وهذا ما يجعلهم في الوقت ذاته يستخدمون أكثر الأسلحة فاعلية في جرائمهم الإرهابية .

-تعريف مفهوم "المجتمع المدني": سوف أخذ هنا بأكثرها وضوحاً وقرباً لما يرى فيه المهتمون بالشأن العام في بلادنا تعبيراً عن تصورهم ، لذا فالمجتمع المدني هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكّن من نيل الخيرات والمنافع دون تدخل أو توسط من الدولة<sup>2</sup> ، وهو مجمل التنظيمات (غير الإريثية / "النسبية") وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها ، وهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة – باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة وأجهزتها ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى . وهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث " المؤسسة" والمكونة من البرلمان ، القضاء المستقل والجمعيات والنقابات والأحزاب<sup>3</sup> . ولا يكون المجتمع المدني ضدّاً للدولة أو نقيضاً لها ، بل أنه يساهم معها في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين وتجذير مفهوم المواطنة وتعزيز الوحدة الوطنية ومشروعية القيادة . كما أنه مجتمع لا تمايز فيه يضم الدولة والمجتمع معا ، وهو مجتمع الأحرار المستقلين ، الذي لا يخضع تركيبه الداخلي للسيطرة ولا التبعية ، وتتأسس العلاقات بين أفرادها على ثوابت العلاقة بين أحرار متساويين.

<sup>2</sup> -الهيئة الاستشارية للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرنّيات بشأن ظاهرة الإرهاب يمكن متابعة الموضوع على الرابط :-[http://library.gcc-](http://library.gcc.sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish)

[sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish](http://library.gcc.sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish)

<sup>3</sup> المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، (أحداث العنف في الكويت: الأسباب والحلول ، سلسلة قضايا الكويت، السنة السادسة، العدد الثاني ، الكويت ، فبراير ٢٠٠٥ .

يمكن تحديد فعاليات عمل المجتمع المدني فيما يلي :

- 1- الحد من احتكار الدولة للسلطة والقرار وقوة القمع ، وقيامها بممارسة دور الحياد النزيه إزاء مختلف القوى الاجتماعية .
  - 2- ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية احترام الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية ، و تيسير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة والقضاء على ترسبات التفرقة المنطقية والطائفية والفئوية.
  - 3- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة ، و ذلك ما سوف يعمل على تصليب الجبهة الداخلية والانتماء الوطني، والقضاء على مشاعر اللامبالاة أو اليأس وعدم الجدوى، وفتح المجال للتعبير عن حرية الرأي ، والمساهمة في صناعة القرارات المصيرية للوطن و للمواطنين.
  - 4- امتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي ، وفتح الباب للتنفيس عنها سلمياً بالتعبير عن الرأي العلني، وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي، و تأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي، والقدرة على اتخاذ المبادرات وتدعيم النهج السلمي في الحوار بين الأطراف المختلفة، والعمل على تقليص تأثير النزعة الفردية والتسلطية في اتخاذ القرار.
  - 5- حماية مصالح الأفراد والجماعات وكافة المنتمين للمهن والتخصصات المختلفة الذين ينتمون لهذه الجمعيات، والدفاع عن حقوقهم إزاء الأجهزة الحكومية والأهلية التي تهدد تلك المصالح.
  - 6- تلبية الاحتياجات المتعددة والمختلفة لكل أفراد المجتمع من خلال انخراطهم في النشاطات النقابية التي تعبر عن تخصصاتهم وميولهم وتطلعاتهم ، وفتح الباب أمام كل مكونات المجتمع بدون تمييز للانخراط في العمل المؤسسي ، وذلك ما سوف يحد من احتكار أي تيار أو فكر للعمل الثقافي والاجتماعي والسياسي في الوطن.
  - 7- وبالنسبة للأجيال الشابة ، فإن جمعيات المجتمع المدني سوف تعمل على استيعاب طاقاتهم، وتوفير أسباب الأمان الاجتماعي والثقافي والنفسي لهم، وتلبية احتياجاتهم لتحقيق الذات ، وتوفير البيئات العملية الكفيلة بتعميق روح العمل الجماعي والمؤسسي المنظم في نفوسهم. وتيسير اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في انجاز أعمال ومشاريع مشتركة والقضاء على ترسبات التفرقة المنطقية والفئوية.
  - 8- تطوير المهارات القيادية، وتأهيل الكوادر ، وتعزيز القبول برأي الأغلبية واختيار الأفراد الأكثر كفاءة لقيادة أعمال جمعياتهم، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة والمساءلة، والتعود على العملية الانتخابية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتداول السلطة .
  - 9- تحقيق بعض المكتسبات المادية كالرعاية الصحية، أو التمتع بالبرامج الترفيهية ، والثقافية التي تقدمها الجمعيات ، أو بالإعانة المادية للمحتاجين. ولسوف تثمر جهود هذه الجمعيات بأرائها وأنشطتها في حل الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية، وتعمل على تعزيز حرية الرأي وترسيخ ثقافة التسامح، وحقوق الإنسان.
- هذا و تؤدي المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني دورا مهما في الحيلولة دون وقوع الحروب كما أنها تلعب دورا رئيسيا في مكافحة الإرهاب وقد أكدت مختلف الوثائق الدولية على أهمية ودور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مواجهة التحديات الإرهابية المعقدة والمتعددة الأبعاد ، فالجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة أصدرت في الثامن من سبتمبر عام 2006 قرارا يهدف إلى وضع إستراتيجية لمواجهة الإرهاب ، وطلبت من الدول الأعضاء في المنظمة إشراك المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية (غير الحكومية) أكثر من قبل، وترغيبها وحثها على العمل في هذا المجال وفي التاسع عشر من سبتمبر عام 2006 تم إقرار الإستراتيجية العالمية في مواجهة الإرهاب رسميا في الأمم المتحدة، هذا المشروع الذي شكل اقتراح الأمين العام السابق (كوفي عنان) الجزء الأكبر منه ، و كان كوفي عنان قد قدم في إبريل - نيسان من العام 2006 تقريرا بعنوان «الإتحاد في مواجهة الإرهاب» اقترح فيه بعض النقاط و الأفكار لمواجهة الإرهاب العالمي ، وفي هذا التقرير أعطى للمجتمع المدني دورا حياتيا بارزا في الترويج والدعاية للإستراتيجية العالمية في مواجهة الإرهاب ، وقد أشارت العديد من وثائق منظمة الأمم المتحدة إلى أهمية وتأثير المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مكافحة الإرهاب فعلى سبيل المثال نجد أن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي قدمت في عام 2001 في بخارست مشروعا لمواجهة الإرهاب وقد كلفت تنفيذ ذلك مباشرة إلى « مؤسسة الديمقراطية ومؤسسة حقوق الإنسان» من خلال إقامة مؤسسات ديمقراطية ومنظمات مجتمع مدني في البلدان النامية ونجد مثل هذا التأكيد على أنشطة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في برنامج دعم الجهود الشاملة في مواجهة الإرهاب 2001 في « بيشكك» وقد اعترف بيان

منظمة الأمن والتعاون الأوروبي 2002 حول مواجهة الإرهاب بدور المجتمع المدني في البحث عن حلول سياسية لفض النزاعات وإشاعة حقوق الإنسان كمبدأين أساسيين في مواجهة الإرهاب والأصولية التي تتبنى العنف . هذا كما أشار الدكتور عبد الرحمن خلف العنزي من دولة الكويت على فكرة مفادها أن<sup>4</sup> : "الإرهاب لا يمثل ظاهرة جديدة فهو قديم قدم البشرية ولا ينطوي على قيمة أو غاية في حد ذاته، وهو بغض النظر عن استخدامه شكل من أشكال العنف لا يقصد به الضرر ، وإنما ترويع البيئة المحيطة من احتمال تكرار هذا الضرر مرة أخرى، فهو لم يعد ظاهرة هامشية أو عابرة وإنما هو نقلة نوعية وجوهرية في بنية النظام الدولي".

هذا ويتسم الإرهاب بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف فمن حيث التنظيم تتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمو العابر للجنسيات، حيث تضم أفراداً ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعها قضايا قومية ولكن تجمعها أيديولوجية دينية أو سياسية محددة كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها أما من حيث الهدف فإن الإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر عدد من الخسائر مادياً وبشرياً، وليس فقط مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والعقائدية على غرار إرهاب السبعينات والثمانينات .

فالإرهاب بشكله الجديد أصبح قادراً على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية والإشعاعية. ولم يعد الإرهاب ظاهرة هامشية عابرة، وإنما هو نقلة نوعية وجوهرية في بنية النظام الدولي، ولا يمكن تصور أن القضاء على هذا الجيل من الإرهاب سيتم بمقتضاه القضاء عليه تماماً ومنعه، فالإرهاب أكثر أصالة من ذلك ، فهو يرتبط ببنية النظام، ولا يمكن القضاء عليه إلا بمعالجة العيوب الهيكلية في النظام الذي ينتجه.

إن غياب الديمقراطية وحرمان الأفراد من التعبير عن الرأي ، وانتهاك حقوق الأفراد والشعوب وشيوع الفساد يؤدي إلى شيوع الكبت وازدياد التطرف والعنف في المجتمع حيث يتحولون إلى العمل السري ومن ثم الانغماس في التنظيمات الإرهابية ، فدور التنظيمات السرية عموماً والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة على الخصوص يأتي نتيجة عدم مشاركة الشباب في العمل السياسي وعدم تفعيل دور الاتحادات والنقابات المهنية ليملى هذا الفراغ، خاصة وأن هذه الجماعات تقوم بدور فاعل في مساعدة أعضائها على حل مشاكلهم الحياتية أو على الأقل التخفيف من حدتها ، كما أن الافتقار إلى الممارسات السياسية هو الذي ينمى هذه التيارات الفكرية<sup>5</sup>

#### \* دور الأنساق البنائية لمؤسسات المجتمع في مقاومة الجرائم الإرهابية :

يقصد بنسق البناء الاجتماعي الهيئة العامة للهيكل الذي يقوم عليه المجتمع ، ويشير العمر (1997) إلى أن هناك تعبيرات عن ذلك المصطلح ، منها : النظام الاجتماعي ، والمؤسسة الاجتماعية ، والنسق الاجتماعي ، وأنه بعد منتصف القرن العشرين ربط علماء الاجتماع بين مكونات المجتمع ووظائفها ، وأصبح اتجاهاً سوسيولوجياً في الدراسة العلمية للمجتمع ، وقد برز مصطلح نظريات (البنائية الوظيفية) للتعبير عن الأهداف التي تصبوا المجتمعات والأفراد إلى تحقيقها من أجل المحافظة على قيام المجتمع واستمراره وتطوره ، وباعتبار أن الصراع من وجهة نظر هذه المدرسة حالة مرضية مؤقتة ، تزول تدريجياً من خلال تفاعل وظائف النسق الاجتماعي الذي انبثق منه الخلل مع الأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي الكلي ، لإعادة التكيف والوصول إلى مرحلة التوازن الاجتماعي.

وتشكل الجرائم الإرهابية إحدى صور الصراع في المجتمع، ويبرز تأثيرها ليس في النسق الأمني والسياسي فحسب، بل تتعدى أثارها جميع أنساق البناء الاجتماعي ، سواء النسق الديني ، أو النسق التربوي ، أو حتى على مستوى النسق الأسري ، وتعد في الأصل خللاً في وظائف أنساق البناء الاجتماعي . ويشير الثقفي (2004) إلى ما يحدث من تفاعل ضمن مجموعة مختلفة ومعقدة من الأنساق التي تتراوح في درجاتها

<sup>4</sup> الباحث عميد د./ عبدالرحمن بن خلف العنزي عنوان الدراسة: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، دراسة مقدمة لدورة الإعلام والإرهاب المنعقدة بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 27 محرم إلى 2 صفر لعام 1430 هـ.

<sup>5</sup> الباحث عميد د./ عبدالرحمن بن خلف العنزي ، مرجع سابق .

من الأنساق الصغرى ، مثل نسق الأسرة ، ونسق الأصدقاء إلى الأنساق الكبرى مثل النسق الديني ، والنسق التربوي ، والنسق السياسي، وبالتالي لابد من مراعاة ذلك عند دراسة أي ظاهرة ، وانه لتحليل أي ظاهرة، لابد من التعرف على العوامل المسببة لها وأبعادها وأثارها ، إذ لا يمكن فصلها عن الأنساق المرتبطة بها من ناحية ، والأنساق الناجمة عنها من ناحية أخرى . وهذا يعني أن التحليل العلمي للظاهرة الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي لا يمكن أن يكون علمياً ما لم يدرس جميع العوامل المؤثرة والمتأثرة فيه ، وذلك من اجل ضمان تحليل أبعاد المشكلة موضوع الدراسة، وعلى ضوء التحليل العميق والشامل سيصبح تصور حلول المشكلة أمراً يسيراً يمكن تصوره وتطبيقه . ويرى بارسونز أن متطلبات وظيفة النسق الاجتماعي تواجه أربع وظائف متكاملة تساعد على الاندماج والتكامل مع بقية الأنساق الأخرى لضمان صيرورة البناء الاجتماعي نحو الاستقرار والتقدم ( موثق في عمر، 1982).

وأولى تلك الوظائف هي وظيفة التكيف ، وهذا يعني أن أي نسق اجتماعي فرعي لابد له أن يتكيف مع بيئته ، ثم وظيفة تحقيق الهدف ، وتعني أن لكل نسق اجتماعي أدوات يحرك بها مصادره كيفما يحقق أهدافه وبالتالي يصل لدرجة الإشباع ثم وظيفة التكامل ، وتعني انه يجب على كل نسق أن يحافظ على التوازن والانسجام بين مكوناته ، ووضع طرق لداء الانحراف والتعامل معه ، بغرض المحافظة على وحدة وتماسك النسق ، وأخيراً وظيفة المحافظة على النمط السائد (المستقر) وتعني انه يجب على النسق المحافظة قدر الإمكان على حالة التوازن الاجتماعي كلما حدث اختلال في النسق . وتشير السيد (1987) إلى أن التوازن الاجتماعي يعني حالة الانسجام التي يحققها النسق مع بقية الأنساق الأخرى لتحقيق التكامل نتيجة ما يطرأ من تغيير وما يحدثه من تمايز بين الأنساق الاجتماعية ، ويؤدي التكامل إلى تالف الأجزاء المتميزة من النسق الاجتماعي الكلي بحيث تكون كلا مترابطة مما يحقق التوازن فيما بينها. ولذا تبادر جميع الأنساق الاجتماعية بمقاومة الجريمة الإرهابية بشكل متوازن ومتوازي ، إذ لا يجب أن يضطلع النسق الأمني بالتفاعل مع الحدث بمعزل عن الأنساق الأخرى ، خاصة أن هناك مسببات عديدة نتيجة خلل في بعض الأنساق الاجتماعية تكمن وراء وقوع مثل هذه الجرائم ، بل ولأنها عادة ما تكون الجرائم الإرهابية مرتبطة بظواهر أخرى . ولذلك كله فان للنسق الديني هنا دوراً مرتقبا خاصة انه النسق الأكثر تأثيراً في بقية الأنساق الأخرى ، بل انه يعد المصدر التي يستمد منه الفكر المتطرف قوته ومبرراته من خلال تبني مبررات مغلوبة ، كذلك فان للنسق السياسي دوراً باعتباره النسق المحوري والموجه لبقية الأنساق الأخرى كذلك للنسق الأمني دوراً مرتقبا باعتبار وظيفته تحقيق الأمن والاستقرار ، وهناك النسق التربوي الذي يعال عليه كثيراً في غرس القيم التربوية النبيلة المنبثقة من العقيدة الدينية الصحيحة والقيم الاجتماعية السامية . ويتوقع أن قيام انساق البناء الاجتماعي بأدوارها في مقاومة الإرهاب ومسبباته سيحقق حالة التوازن المنشودة التي تضمن قيام المجتمع واستقراره ، بيد أن هناك نقطة جوهرية يجب مراعاتها ، وهي أن مرتكبي الجرائم الإرهابية هم أبناء المجتمع وان مفكري التنظيمات المتطرفة هم كذلك أبناء المجتمع ، وان وجودهم في حجر المجتمع سيكون عامل مساعد على تخفيف العوامل التي دفعتهم للانتماء للتنظيمات المتطرفة وارتكاب جرائم إرهابية ذهب ضحيتها العديد من الأمنيين بمسوغات غير صحيحة وغير مبررة وتتعارض مع كافة الشرائع السماوية والأعراف والقيم الاجتماعية . ويرى ألسلي (2000) أن خطورة معالجة الإرهاب تتفاقم عندما تتواجد عناصر شبكته خارج حدود المجتمع ، وهو تحليل منطقي لكن انعدام وجود العناصر داخل المجتمع سيجعل من الصعب وجود من يتقبل سلوكياتهم أصلاً، وبالتالي سيجدون مقاومة صارخة من قبل كافة المجتمع ، وهذا أمر غير متوقع لان العوامل التي دفعتهم للانخراط في تلك التنظيمات هي إفراز المجتمع ذاته ، لكن قد يكون الاستنتاج صحيحاً فيما يتعلق بقيادة ومفكري التنظيم عندما يكونوا خارج المجتمع، ولكن مع ذلك فإن توحيد جهود المجتمع في مقاومة الإرهاب ستمخض حتماً عن حلول تقضي على مسببات التطرف ، وبالتالي لا يكون هناك مبرراً للانخراط فيه ، وبالتالي يتوارى التنظيم ومن يدعمه ويقل أثرها، ثم يختفي تدريجياً ويندمج أفرادها مع المجتمع ، ويشاركوا في العطاء والبناء وبالتالي يتحقق التوازن الاجتماعي المنشود. وفي إطار مكافحة جرائم الإرهاب فان هناك العديد من المؤسسات أو الأنساق الاجتماعية التي تضطلع بمقاومة جرائم الإرهاب مقاومة صارخة وبارزة ، في محاولة منها لإصلاح الأوضاع وإعادتها إلى حالتها الأولى المستقرة ، وصحيح أن جميع انساق البناء الاجتماعي تتأثر بحدوث الجرائم الإرهابية وتبادر بالمقاومة، لكن هناك انساق تضطلع بمقاومة أكبر تبعاً لوظائفها في بناء المجتمع.

دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب:<sup>6</sup>

في العام 2005 عقد اجتماع في مدينة «فيينا» وكذا عقد اجتماع آخر في مدينة «برشلونة» أكد خلالها المجتمعون على دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية المشاركة في مكافحة الإرهاب ، و التأكيد على ضرورة أن تكون المشاركة في هذه الأنشطة ذاتية و من دون مقابل مادي ، مع الإشارة إلى أن مسؤولية مكافحة الإرهاب والدفاع عن حقوق الإنسان و وضع أطر لحرية الدول تعد من الأمور المهمة نسبيا ، كما اتضح جليا أن تنمية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يرتبط بمكافحة الإرهاب والظروف والحقائق السياسية القائمة في البلدان التي تقوم فيها تلك التنمية ، وإن فرص المجتمع المدني في مشاركة تلك الحكومات هي محدودة في العديد من تلك البلدان ، وخلال الاجتماعين السابقين (فيينا وبرشلونة) اتضح أيضا حاجة المنظمات الأهلية والمجتمع المدني إلى الشعور بأن المشاكل الناتجة عن الإرهاب ترتبط بها أيضا وذلك من أجل دفعها للعب دور مؤثر في مواجهة ظاهرة الإرهاب ، ومع كل ذلك فإن مشاركة الحكومات في العديد من الحالات تكون غير متكافئة ومن جانب واحد ، كما أن المؤسسات غير الحكومية لا ينظر إليها كمؤسسات متحدة في مقابل الحكومة عند دراسة ومتابعة القضايا الأمنية، وقد حقق اجتماع برشلونة غير الرسمي قدرا أكبر من النجاح فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب مقارنة بالاجتماعات التي سبقته ، ويمكن للمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لعب دور استشاري وتعليمي هام ، فهي بإمكانها تقديم استراتيجيات وبرامج سياسية وتخصصية مختلفة وعلى جميع الأصعدة من أجل مواجهة الإرهاب ، وهي أدوار قد تعجز الحكومات عن القيام بها ، و من الأمور الهامة هنا قدرة هذه المنظمات على دراسة قضايا الإرهاب والأمن ومواجهة المسؤولين الحكوميين بالأساليب والطرق المناسبة ، كما يمكن للمؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية القيام بخطوات إيجابية في التقرب من الحكومات عن طريق بعض المسؤولين النافذين ، ويمكن أيضا لهذه المؤسسات لعب دور استشاري إيجابي لاستبدال برامج مواجهة الإرهاب التي لم تنجح لأي سبب كان ومن البديهي أن يكون باستطاعة المؤسسات المدنية القيام بوظائف ومهام تواصلية مهمة للغاية ، وفي هذا الصدد - وبعنوان محفز- تستطيع لعب دور أساسي في تنمية العقائد و الأفكار الضرورية من أجل قيام منظومة اتصال وارتباط فاعلة ودائمة ، وهي تستطيع تقليل المسافات وردم الهوة وتخفيف الصراعات الموجودة من خلال توفير أجواء مناسبة وأمنة لبيان المعتقدات والبحث في الخلافات و الاستفادة من التجارب الشخصية ، والمسألة الأخرى التي تحتاج إلى دراسة أكثر هي محاولة الإجابة على هذا السؤال : هل يجب على المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الدخول في حوار مع الأشخاص أو الجماعات المرتبطة والممارسة للعنف والإرهاب ؟، من منطلقات مختلفة ولأسباب متعددة فإن دخول المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مثل هذا الحوار أسهل بكثير من دخول الحكومات والدول فيه و حتى في مثل هذه الحالات فإن وجود اتجاه إنساني هو أمر ضروري ، وفي هذه الحوارات يمكن للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية لعب دور بحثي وداعم هام جدا ، فمبدئيا من المهم أن يقوم المجتمع المدني والمنظمات الأهلية بإدانة جميع أنواع العنف ضد المدنيين مهما كانت أسبابه ودواعيه ، وهنا لا بد أن تستخدم منظمات المجتمع المدني أسلوب الرسائل المفتوحة والبيانات والخطابات الموجهة إلى الجماعات المسلحة بحيث تحتوي هذه الرسائل إدانة للأساليب الإرهابية تأكيدا منها على الاتجاهات والمسائل الأخلاقية وتطبيقا لموازين حقوق الإنسان ومن الجوانب الأخرى المتمثلة في نشاطات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في التعامل مع وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام إزاء ظاهرة الإرهاب ، فالعلاقة البناءة مع وسائل الإعلام تعد مسألة حياتية بالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية ، لأنها تحتاج إلى وسائل الإعلام من أجل توفير معلومات تتطابق مع الواقع والتشكيك بالتصورات السلبية وغير المنصفة التي تمتلكها قطاعات من المجتمع ، ومن أجل الترويج للحوار وللمناظرات العامة حول قضايا مثل الأمن العام وحقوق الإنسان داخل المجتمع ، لأن طرح مثل هذه الموضوعات من خلال قنوات تخصصية ومحترفة في المجتمع سيدفع بالجماعات الصغيرة نحو الإنتفات إلى مسألة مواجهة الإرهاب ويذكرهم بمسؤولياتهم في الحيلولة دون إثارة العصبية والتصورات التقليدية أو المعلومات الخاطئة والناقصة ، وبالنسبة للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية نفسها ، فإنه من المهم جدا أن تجري دراسات كاملة ودقيقة حول الإرهاب ، العنف السياسي والظروف التي تنتهي إلى اتساع نطاق الإرهاب ، ويمكن لهذه الدراسات أن تشكل مجموعة قيمة من الأبحاث واستطلاعات الرأي حول تأثير إجراءات مكافحة الإرهاب وتداعياتها وتساؤلات معقدة

<sup>6</sup> المقال للكاتب حاد عدنان بعنوان : دور المجتمع المدني و الدولة في مكافحة الإرهاب ، على الموقع : آخر الأخبار ، تاريخ التحديث: 2015 /11/17 ، توقيت الزيارة :

أخرى حول الإرهاب ، تساؤلات مثل : العوامل التي تجعل الأشخاص يدعمون الأفكار والأيدولوجيات الأصولية أو التي تدفع بهم نحو ممارسة العنف ؟ والحقيقة هي أن زيادة الإحصائيات وأنشطة السيطرة على المجتمع المدني تجعلهم قادرين على الدخول مع الحكومة في حوار على أساس الحقائق القائمة وفي أجواء مفتوحة تماما لمناقشة تأثير أساليب مكافحة الإرهاب وتداعياتها كأن يجري الحديث بشكل شفاف مثلا عن الميزانية التي رصدت لمكافحة الإرهاب ، وفي النهاية يمكن للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية لعب دور قانوني مهم للغاية فيما يتعلق بالمجالات القانونية المرتبطة بالإرهاب ومواجهته ، ومنها «تقوية الأطر القانونية الدولية والقطرية للأنشطة المتعلقة بمواجهة الإرهاب» خاصة عندما يتم تنفيذ هذه القوانين ويرتبط الأمر بحماية حقوق الإنسان ، ومن أجل الإجابة على التساؤلات التالية يجب على مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية زيادة نشاطاتها بشكل ملموس و هذا من خلال إتباع بعض الإجراءات و التدابير منها: -الإجابة على تساؤلات الممارسين للإرهاب والتعويض عن خسائر ضحايا العمليات الإرهابية وأيضا العمليات غير القانونية في مكافحة الإرهاب من خلال احترام القوانين الداخلية والدولية.

-تعريف أصحاب القرار بطبيعة وماهية الأطر القانونية المختلفة ، ومنها القوانين الدولية والإنسانية والقوانين الدولية في مجال حقوق الإنسان والقوانين المدنية والجزائية الداخلية .

-إرجاع النزاعات المعقدة إلى الرأي العام من أجل الوصول إلى مزيد من التفاهم والاتفاق حولها.

وتأسيساً على ما أوردناه من أسباب كامنة خلف مظاهر العنف والإرهاب، فإننا نخلص إلى القول، بأننا حين نحدد مظاهر الأزمة وجذورها، لا نهدف إلى تسويغ أو تبرير العنف سواءً أتى من الأفراد أو من الدولة، وأدعو إلى ممارسة التعبير عن الرأي بالطرق السلمية المشروعة.

كما أنني في نفس الوقت، أرى أن الحلول الأمنية لوحدها عاجزة عن علاج ما نشهده من عنف أو ما ستحملة الأيام القادمة من أشكال أخرى له، وأن المدخل العملي الصحيح القادر على الحد من ظواهر العنف والإرهاب يكمن في البدء في عملية الإصلاح السياسي والدستوري الشامل، وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني ومنظماته، وإعلان الدولة التزامها به وفق جدول زمني متدرج. وذلك ما سيعمل على ترسيخ قيم التسامح والحوار والحرية والقبول بالاختلاف، وحقوق الإنسان، ويساعد بلادنا على تجاوز الأزمات والاختناقات التي تعيشها، وهو ما سوف يعمل بفاعلية على الحد من ظواهر التشدد والإقصاء والعنف من حياتنا الاجتماعية والثقافية.

وفي ذات السياق كتب المهندس مروان الفاعوري في المؤتمر العربي " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب و التطرف " في المنتدى العالمي للوسطية بعنوان : دور الإعلام في مواجهة الإرهاب والتطرف والذي نشره " الموقع الإلكتروني للمنتدى العالمي للوسطية " : " إن التصدي لظواهر الغلو والتطرف الفكري والعملي على صعيد الأفراد والجماعات والدول بجميع جوانبه: التطرف الديني والتطرف العلمي السياسي الذي تمارسه الدول تجاه الإسلام والإسلاميين المعتدلين، وتجنب الوقوع في الصراعات الفكرية والمذهبية والطائفية، من خلال تبني الوسطية والاعتدال كمنهجية عمل في الجوانب الفردية والجماعية ومناحي الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية دفع الحركة الفكرية والثقافية للتركيز على معالجة القضايا والمشكلات التي تواجه العالم العربي الثقافية، الاجتماعية وغيرها." كما أن التصدي لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، والتي تعدّ الإطار الثقافي للحملة الغربية على العالم كله من خلال تجسير الهوة بين الأنظمة الحاكمة والحركات السياسية والدعوية والمفكرين لتخليص المجتمعات من عقدة الصراع الدامي الذي يجعل محصلة الفعل صفراً باتجاه البناء والتطور. من خلال إطلاق حوارات فعالة وعملية تجمع شرائح المجتمعات، الصغار والكبار، النساء والرجال، الشيوخ والشباب، وتحديد أدوار الشرائح في إغناء حركة البناء النهضوي للأمة، والانتقال بالشباب من حالة الانهيار بالمنجز الغربي بكل مكوناته ومرجعياته وآثاره، ودفعه باتجاه بناء مشروع نهضوي من خلال التعرف المتبصر للثقافات الأخرى وتعظيم قيم الحوار وأدواته بين الشباب بوصفهم العمود الفقري للمجتمعات وعماد الحركة الحيوية من خلال ورش ومؤتمرات ومنتديات فكرية تعالج قضايا الشباب ومشكلاتهم وتساهم في ترسيخ مفهوم الأمن و الانسجام المجتمعي. هذا بالإضافة إلى نشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع والاهتمام بقضاياهم من خلال البرامج والأنشطة الحوارية، وعقد اللقاءات المستمرة

للمنتديات الثقافية للحوار، والتواصل الاجتماعي، وتشكيل لجنة تتولى التنسيق والمتابعة وتطوير طرق التعاون والحوار الوطني. وتوسيع دائرة المشاركة في الحوار، لتشمل أكبر عدد من الأفكار والتوجهات ضمن غطاء الثوابت الشرعية والوطنية. -تشجيع الناشئة وتوعيدهم على ثقافة الحوار البناء، واستثمار أوقاتهم بما يفيدهم، ويغني تجربتهم الحوارية، بما يعود بالنفع على المجتمع.

#### -التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في نشاطاتها في مكافحة الإرهاب:

من خلال الاجتماعات الدولية التي عقدت لبحث مسألة مواجهة الإرهاب ومنها اجتماع « برشلونة » عام 1997، اتضح أن المعوقات والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في العمل في مكافحة الإرهاب تعود مباشرة إلى دورها الرادع والوقائي، فعلى سبيل المثال يصعب على هذه المنظمات العمل في البلدان التي تعاني على صعيد التعددية السياسية أو الضعيفة من حيث بنية المؤسسات المدنية بالأساس، هذا في حين أن عدم وجود تعددية سياسية يوفر الأرضية بحد ذاتها لجذب عناصر إرهابية. ومن التحديات الأخرى التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإرهابية هو خطاب الإرهاب الذي يطرح تساؤلات حول المبادئ والموازن التي كان هناك تصور سابق بأنها بعيدة عن نطاق التشكيك والسؤال، ومن الأمثلة الواضحة التي شكلت في الوقت ذاته أحد الهواجس في هذا المجال، منع التعذيب، فالشك في مسألة « منع التعذيب » أوجد شكوكا أساسية بشأن جهود الدعم التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية كما أوجد أيضا تحديات كبيرة لاستمرار نشاطاتها، وإضافة إلى ذلك فإن «سياسيات مواجهة الإرهاب» تركت تأثيرات سلبية على مفهوم « الاختلاف في العقيدة » كمفهوم ديمقراطي، وقد أثرت هذه السياسات بشكل خاص على أداء المنظمات الأهلية ووسائل الإعلام العامة، بما صعب من عمل المؤسسات المدنية وتعاملها مع الحكومات والتجمعات المحلية ومن التحديات الأخرى المرتبطة بالموارد السابقة هو القلق من مسألة كون المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية تشكل عائقا أمام الدول في مواجهة الأخيرة لظاهرة الإرهاب، وفي مثل هذه الظروف فإن السعي لتحقيق احترام حقوق الإنسان ومراعاة القوانين باعتبارها عناصر أساسية في إستراتيجية فاعلة لمواجهة الإرهاب تعتبر « دعامة للإرهاب»، كما تهتم المؤسسات المدنية بأنها تسعى لتحقيق أهداف جهات أجنبية بدل اهتمامها بالمصالح الوطنية، وفي بعض الأحيان يجري قطع ميزانيات المنظمات الأهلية بسبب ارتباطها بالإرهابيين وعلم تلك الدولة بذلك، لكن المسألة التي تبعث على القلق أكثر هي تعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان تحت شعار مواجهة الإرهاب، وقد وصل هذا التعذيب أحيانا إلى تهديد سلامة حياة بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أيضا، لذلك يجد هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان والمعرضون أيضا للخطر صعوبة في إيضاح الطرق والسبل الصحيحة والذين وعد المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والدعم لهم، ومن المشاكل التي تعيق الحركة في هذا الطريق، قيام بعض الدول ببحث جذور وأسباب الإرهاب والذي هو نتيجة بحوث قامت بها المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والتي يفهم منها تقديم تبريرات للأعمال الإرهابية، في حين أن سرية القضايا الأمنية تزيد من صعوبة الحوار الفاعل والبحث في أسباب وجذور الإرهاب ومن التحديات الأخرى التي تقف في طريق المؤسسات المدنية في مكافحتها للإرهاب هو تطبيق القوانين التي أقرت حديثا حول الإرهاب، هذه القوانين التي وضعت وفقا لتعاريف فضفاضة لمصطلحات مثل « الإرهاب » و«الأصولية» ومثل هذه التعاريف عن الإرهاب والأصولية تفتح الطريق أمام استغلال القوانين و ترك آثارا مخربة على أداء الناشطين في المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية خاصة الذين يركزون في نشاطهم على مكافحة الإرهاب، ومن جانب آخر فقد فرضت بعد الدول قيودا على نشاطات المنظمات الأهلية، في حين أن مثل هذه القيود ليست مفيدة بل وليست قانونية أيضا لأنها تمنع التعبير عن الآراء السياسية وتجعل من أنشطة الجمعيات عرضة لمزيد من الصدمات والممارسات الإرهابية، وبالنهاية تضع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية أمام تحديات حقيقية في التعامل مع الرأي العام وإمكانية تعبئته، و من هذه التحديات ظهر كم كبير من السجلات الكلامية والإشاعات والتصريحات غير الرسمية بشأن الإرهاب ومواجهته، في حين أن أغلب قطاعات المجتمع تفتقد لفهم صحيح مع إمكانية الحصول على معلومات موثقة حول الإرهاب ومواجهته، وهنا نجد من الضروري التأكيد على لزوم صحة المعلومات التي تقدمها المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية وفي تحسين أساليبها لنشر هذه المعلومات ومن المهم أيضا تشكيل جهة سياسية عريضة ودعم الائتلافات التي تسعى لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان هذا ويعتبر وجود مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية أمرا حياتيا في السعي لمكافحة الإرهاب، وذلك بسبب الدور القيم الذي تلعبه هذه المؤسسات والمنظمات في المجتمع، ومع ذلك يجب على الحكومات والدول أن تعمل على مشاركة حقيقية مع هذه المؤسسات والمنظمات، وأن تتجنب الاستغلال

السياسي أو الأمني للمعطيات التي تقدمها وبالطبع فإن المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني تختلف بحسب الظروف إذ تظل مرتبطة بالواقع السياسي لكل بلد. وعند بحث ودراسة دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مكافحة الإرهاب<sup>7</sup>، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عدم وجود تعددية سياسية وعدم وجود قنوات لنقل الرسائل، وعدم وجود وسائل إعلام مستقلة، والحقيقة هي أنه وفي الظروف التي تضطر فيها المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية إلى استنفاد قدراتها في الدفاع عن نفسها لحماية وجودها، فإنه من الصعب عليها لعب دور فاعل في مواجهة الإرهاب ومكافحته، لذا يتوجب على الحكومات أن تتعامل عن قرب وبشكل مستمر مع المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية في قضايا مثل: الإرهاب ومواجهته والأصولية ومكافحتها، وإن شكل هذا التعامل يمكن أن يوفر أرضية لهذه المؤسسات والمنظمات لمناقشة قضايا مثل حقوق الإنسان والإرهاب وسبل مواجهته. وعلى الحكومات أيضاً أن ترتب لقاءات منتظمة مع ممثلي المؤسسات المدنية في الداخل وفي الدول الإقليمية للحوار بشأن مواضيع محددة ورفع التحديات المرتبطة بالإرهاب ومواجهته، وفي هذه اللقاءات يمكن البحث في مواضيع مثل تعريف الإرهاب والأصولية على المستويين القطري والدولي، وفي النهاية على الحكومات وخلال لقاءاتها السياسية وغير السياسية أن تعمل على تسهيل عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني ودعم استمرارها، ومن الضرورة أن توفر الحكومات « أجواء مناسبة » لقيام حوار حر بين المؤسسات المدنية والمسؤولين الحكوميين حول قضايا حقوق الإنسان والإرهاب وسبل مواجهته.

إن ظاهرة الإرهاب لم تعد هامشية أو عابرة وإنما نقلة نوعية وجوهريّة في بنية النظام الدولي ولا يمكن القضاء عليها إلا بمعالجة العيوب الهيكلية في النظام الذي ينتجها فإزالة أسباب الإرهاب لا تقل أهمية إن لم تزد عن إزالة الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية. إن أهم الشروط التي يرى بعض الباحثين من وجوب تفعيلها من المؤسسات المدنية لمواجهة التطرف والإرهاب كما يلي:

- 1- إن المجتمع المدني يمثل جزء من هذا الكل الذي هو الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بحيث يؤثر فيه ويتأثر به المجتمع المدني، ومن ثم هو مجموعة كيانات داخل المجتمع يعاني مما يعانيه المجتمع ككل.
  2. إن إسهام المجتمع المدني في مواجهة التطرف والإرهاب وقيامه بدور فعال يتوقف على عدة متغيرات أبرزها قدراته البشرية والمادية والإطار التشريعي الذي يتحرك من خلاله والمنظور الأمني لتعامل الدولة معه ثم طبيعة القيادات والنخب في مؤسسات المجتمع المدني و الرهان على دور فاعل للمجتمع المدني يتوقف إلى حد كبير على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في الالتحام بالقواعد الشعبية والخروج من إطار النخبوية إلى الجماهير وتبني خطاب سياسي مبسط وآليات ومنهج مختلف وأن تتسم مؤسسات المجتمع بمرونة كبيرة وأن تكون فاعلة في استجابتها للبنية الاجتماعية والنزوع للعمل التطوعي وتقويته، على أن تمتلك تصوراً واضحاً للخريطة الاجتماعية والسياسية وأن تعمل من منطلق التضمين وليس الإقصاء وعليها أن تنتقل من الدور الإلحاحي إلى المبادرة أي لا تعمل وفقاً لردود أفعال.
- يبقى أن نشير إلى أن المؤسسات التعليمية هي شريك أساسي في القضاء على التطرف وذلك يحتاج إلى وضع مناهج تعليمية تنمي المواهب والفنون والفكر والإعتدال والثقافة، من خلال وضع مناهج جديدة لجميع المراحل التعليمية على يد خبراء حتى نربي جيل جديد معتدل الفكر ومتزن يسمع ويقبل ويحاور، وهناك جانب آخر لا يقل أهمية وهو المعلم الذي يجب تأهيله ومروره بالعديد من الاختبارات النفسية على يد خبراء في جميع المجالات للتأكد من أنه قادر أن يربي جيل جيد سوي صالح للوطن، كما يجب التأكد من خلال المتابعة المستمرة أن المعلم لا يقوم ببث أي فكر متطرف، فهناك دور مهم للمؤسسات الثقافية والفنية من سينما ومسرح من خلال الأعمال الفنية والندوات التي تشكل جزء كبير من الوعي والثقافة عند الشباب والأندية الرياضية والاجتماعية وباقي مؤسسات المجتمع المدني لأنه القاطرة الأساسية في التنمية والتوعية، لأن المجتمع المدني والمؤسسات التربوية ودوائر الدولة تساعد على ترسيخ مفهوم المواطنة في نفسية المواطن ليتمكن بدوره من اتخاذ قراراته بنفسه داخل المؤسسات التي يعمل ضمن مجالاتها.\*

#### -المراجع-

- 1- د. أحمد جلال عز الدين (١٤١٠)، (إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

<sup>7</sup> منظمات المجتمع المدني وإدارة العالم، منشورات المجمع العالمي للسلام الإسلامي- طهران، 2010.

- 2- الهيئة الاستشارية للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرثيات بشأن ظاهرة الإرهاب (http://library.gcc-2005) )  
sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish
- 3- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ( فبراير ٢٠٠٥ ، (أحداث العنف في الكويت: الأسباب.. والحلول، الكويت ، سلسلة قضايا الكويت، السنة السادسة، العدد الثاني .
- 4-المقال للكاتب حاد عدنان بعنوان : دور المجتمع المدني و الدولة في مكافحة الإرهاب ، على الموقع : آخر الأخبار تاريخ التحديث 2015 /11/17: ، توقيت الزيارة: 01:09 .
- 5- منظمات المجتمع المدني وإدارة العالم ، منشورات المجمع العالمي للسلام الإسلامي- طهران، 2010.
- 6 -د.محمد المتولي ٢٠٠٦ التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي دراسة مقارنة ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت . ٦.

مجلة حقائق